"العدالة الاجتماعية و التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية بالريف المصري "

"Social justice and planning of social welfare services In the Egyptian rural"

إعداد

دينا إبراهيم متولي إبراهيم

مقدمة

تعتبر العدالة الاجتماعية كمفهوم فلسفي يرجع إلي أكثر من نصف قرن من الزمان عند العديد من الفلاسفة مثل: أفلاطون ،وأرسطو ، راولز، كانط ،ابن رشد)وغيرهم من الفلاسفة الذين رأوا ضرورة النظر إلي العدالة من منظور اجتماعي.

وفي أعقاب الثورة الصناعية والتطور الموازي لفكر العدالة الاجتماعية وتحت ظروف العمل بالغة السوء للطبقات الكادحة إندلعت ثورات منتصف القرن التاسع عشر في اروبا وبرز مفهوم العدالة الاجتماعية كتعبير عن الإحتجاج ضد الاستغلال الرأسمالي للعمال والكادحين،وكنقطة انطلاق أساسية لتحسين الظروف الإنسانية .

ومن هنا ولد شعار العدالة الاجتماعية كشعار ثوري يجسد المثل العليا للتقدم والإخوة والتضامن ، وبات بمثابة صيحة استنفار وتعبئة من قبل المفكرين والنشطاء السياسين ، وحددت العدالة الاجتماعية بوصفها احترام لحقوق الإنسان وكرامته.

وبحلول منتصف القرن العشرين أصبح مفهوم العدالة الاجتماعية مفهوماً مركزي في كل الإيديولوجيات اليسارية والوسطية واليمنية والتفاوتات الاجتماعية وتحقيق المساواة بين مختلف المواطنين.

ولذلك قامت العديد من الدراسات بتناول موضوع العدالة الاجتماعية نظراً لأهميته ونحن بصدد بحث لدراسة العدالة الاجتماعية والتخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية بالريف المصري ...

أولاً: تعريف العدالة الاجتماعية:

العدالة في اللغة الأجنبية فنجد أن كثير من المفكرين يرون أن العدالة Justiceمن أصل لاتيني ،ومشتقة من كلمة Justitia بمعني الإنصاف والعدل الطبيعي المتمثل في الحقوق الطبيعية التي تقرر للإنسان بالفطرة ،ويري البعض أنها مشتقة من محكمة Alguass بمعني عادلا،أما محكمة Equity فأصلها اللاتيني Eguita ،وهي مشتقة من كلمة Equal أي متساوي.

ويري البعض بأن مفهوم **العدالة الاجتماعية** يتمثل في فرضيتين الأولي منها في أن العمليات الاجتماعية محكومة علي العموم بقوانين تجعل من الممكن إعادة تشكل المجتمع إذا تطلب الأمر وتتجسد الفرضية الثانية في احتمال وجود وتحديد مصدر السلطة،أي الحكومة التي يمكنها تشكل وإعادة هيكل المجتمع عند الضرورة .

ومفهوم **العدالة الاجتماعية** يتضمن فكرتين إحداهما تتعلق بفكرة الجدارة المستحقة والأخري ترتبط بالحاجة الماسة إلي المساواة والعدل بين المحتاجين .

والعدالة مبدأ أخلاقي يتم في ضوء المساواة بين البشر في الحقوق والواجبات ،وفي توزيع الفرص وفي الثواب والعقاب ، ومن ثم فإنه يحقق الانسجام بين أعضاء المجتمع الواحد ،ويمنحهم الفرصة لبناء مجتمع قادر علي الإنجاز والاستمرار في الحياة .ويتأسس المبدأ الأخلاقي للعدالة علي النظر للفرد علي أنة إنسان يتساوي في إنسانية مع الآخرين ، وأن البشر وإن اختلفوا في ثرواتهم وأديانهم ولغتهم فإنهم جميعاً يشتركون بشراً لهم الحق في الحرية والعيش الكريم والآمن بالعدل والمساواة والسلام.

و العدالة الاجتماعية : تقوم علي احترام حقوق الأفراد والحرية المنظمة من خلال الموازنة بين الطبقات في توزيع الثروة والدخل والإنتاج والاستهلاك ،وفي المساواة القانونية بينهم في الحقوق والواجبات ،وفي تحمل الأعباء والتكاليف وفي توزيع الخدمات وتهيئة فرص العمل .

حيث تركز علي المساواة من حيث :حقوق الأمن الاجتماعي ،تحقيق الكرامة الإنسانية،حق الملكية،الحصول المراكز الاجتماعية والوظيفية ،المساواة في فرص الحصول علي الخدمات الأساسية،تقليل حدة التفاوت الاجتماعي وتخفيض معدلات الفقر والحرمان المادي والثقافي

والسياسي وتقليل الفوارق غير المقبولة بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة وذلك بالمشاركة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأعلي ويساعد علي ذلك تنمية القدرات والملكات وإطلاق الطاقات لكل أفراد المجتمع وذلك مراعاة العدالة في تحمل الأعباء بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة.وهي مطلباً لأعضاء المجتمع أنفسهم وهي قضية توزيع الخدمات الاجتماعية والإقتصادية ومنح القوة للمحرومين من حقوقهم الشرعية.

و يعني **مفهوم العدالة الاجتماعية** " هي رعاية الحقوق العامة للمجتمع والأفراد وإعطاء كل فرد من أفراد المجتمع ما يستحقه من حقوق واستحقاقات ، والتوزيع العادل للثروات بين الناس والمساواة في الفرص ،وتوفير الحاجات الرئيسية بشكل عادل واحترام الحقوق المعنوية والمادية وأن كل أعضاء المجتمع يتقاسمون المنافع التي يقدمها المجتمع ،ولديهم الفرص لتبادل تلك المنافع مع الآخرين ،والنظام الاجتماعي العام يعطي لكل عضو في المجتمع نفس الحقوق والواجبات الأساسية ،ونفس الفرص،ونفس المنافع".

والمفهوم **الاجتماعي للعدالة الاجتماعية:**هي مجموعة الأفكار التي تعبر عن صورة ما لمجتمع يحقق التضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص الحقيقية بين المواطنين،بحيث تسود الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا المفهوم الشامل يستدعي تحقق العدالة الاجتماعية للإنسان منذ ولادته،ويتضمن الصحة والتربية ،وتنمية المواهب وحرية التعبير والعيش اللائق والحق في العمل الكريم والتأمينات الاجتماعية ضد أخطار المرض المهني والعجز والتعطيل والشيخوخة والوفاة.

ومما سبق يتحدد المفهوم الإجرائي للعدالة الاجتماعية :مستوي العدالة في الفرص المتاحة أمام الجميع ،والعدالة في توزيع الدخول وفرص العمل والخدمات ،ودرجة المساواة في الحقوق والواجبات .

ثانياً:أشكال وأنواع العدالة:

تتعدد أشكال العدالة لكن جميعها تهدف إلي تحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق التنمية في المجتمع وتحدد هذه الأنماط :

١-**العدالة القانونية** :والتي تدور حول ما يضمره الشخص للمجتمع،وغالباً تهتم بالجدل حول الجزاء مقابل التعويض .

٢ -**العدالة التوزيعية:** يعتبر العدل الاجتماعي خاصية يجب أن يتمتع بها أي مجتمع في المعاملة الأفراد والجماعات ،وأن المعني المستخدم حالياً للعدل الاجتماعي مماثل تماماً للمعني المستخدم في العدل التوزيعي .وهكذا تصبح المطالبة بالعدالة الاجتماعية مطلبا عاما لأعضاء المجتمع أنفسهم ،حيث تجعل من الممكن تخصيص حصصا من ناتج المجتمع لمختلف الأفراد والجامعات.

٣-**العدالة التصحيحية** :هي النمط المكمل للعدالة التوزيعية ولا يظهر الفائدة منها ،إلا بعد أن تكون العدالة التوزيعية قد تحققت بالفعل كما أن الفائدة من العدالة التوزيعية لا تستمر الإ عن طريق العدالة التصحيحية ، حيث تستهدف العدالة التصحيحية أن يحصل كل طرف يدخل في علاقة ما مع غيرة علي وضع متساو مع الطرف الأخر ،بحيث لا تحصل أي منها علي أكثر أو أقل من الثاني ، كما تتضمن النظر إلي الجماعات المحرومة في ضوء أحوالها الحاضرة وحرمانها في الماضي .

٤-**العدالة السياسية:** يشير العدالة السياسية لاستخدام العملية القضائية لغرض كسب (أو دعم أو توسيع) أو الحد من (أو تدمير) السلطة السياسية أو النفوذ. ويمكن أن تصاحب أو تأكيد العمل السياسي أو العسكري، أو قد يكون بديلا لمثل هذا العمل. وعادة ما ينطوي العدالة السياسية المحاكم، والتي يمكن الاحتجاج بها سواء من جانب الموظفين العموميين أو، في تلك المجتمعات التي تسمح منافسة مفتوحة على السلطة السياسية، من قبل الأفراد.

٥- **العدالة الاجتماعية**:وهي الحق في تكافؤ الفرص،ومنع الاستغلال،وتقدير العمل الفرد تقديراً ،وإشباع حاجاته الطبيعية ،والاجتماعية،باعتدال لا يخل بحق غيره ولا يتعدي علي شئون الجماعة ولا يمس القيم العامة . فهي احترام حقوق المجتمع ، والتقليد بالصالح العام ،أو هي احترام الحقوق الطبيعية والوضعية، التي يعترف بها المجتمع وتنظيم العمل أجوراً مناسبة مع عملهم ، وتوفير الخدمات والتأمينات الاجتماعية التي يحق للأفراد أن يحصلوا عليها ، في سبل حفظ بقائهم ،وتحقيق سعادتهم .

ثالثاً:مبادئ العدالة الاجتماعية:

تقوم العدالة الاجتماعية علي مجموعه من المبادئ ومنها ما صاغه جون رولز وآرسطو وهي:

١- **مبدأ الحرية** :كل شخص له نفس الأهلية المطلقة التي تغيره ضمن منظمة مناسبة تماماً من الحريات القاعدية المتساوية.

٢- **مبدأ الاختلاف** : يجب أن يستجيب أشكال التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بشرطين هما في المطلة يرتبط بوظائف ومواقع مفتوحة للجميع ضمن ظروف عادلة متكافئة الخطوط ،ثم يجب أن تكفل أكبر قدر المنفعة لأعضاء المجتمع الأكثر حرماناً.

٣-**مبدأ تكافؤ الفرص:** ويعني أن نعطي للجميع في البداية فرصاً مماثلة ونراعي الشروط التي يوضعون فيها.

٤-**مبدأ الاستحقاق** : ويعني أن التساوي في إتاحة الفرص لا يعني التساوي في الاستحقاق لأن الاستحقاق ، مرتبط بالجهود المبذولة، وبالكفاءات أو القدرات التي يتوفر عليها الشخص الفرد فما يناله كل بحسب كفاءاته وقدرته.

٣-مبدأ المساواة الليبرالية :

يعي هذا المبدأ إلي تعويض عدم وجود عدالة وحرية طبيعية يتجاوز المساواة الصورية للفرص ، وتصحيح أينما أمكن عواقب التفاوت الاجتماعي والثقافي ، فالهدف هنا هو نوع من "الاستحقاق المنصب " الذي يسمح بتخفيف حالات التفاوت الاجتماعي والثقافي من خلال التساوي في فرص التعليم وبعض سياسات إعادة التوزيع وغير ذلك من الإصلاحات الاجتماعية ، فالنسبة للمساواة الليبرالية فإن المأمول منة هو تمكين الجميع من المساواة في الانطلاق كي يتمكن من لهم نفس المواهب والقدرات الفطرية ونفس الإدارة في استغلالها واستثمارها لتكون لهم فرص النجاح نفها ،بصرف النظر عن مكانتهم الأصلية في النظام الاجتماعي ،أي مهما كانت فئة الدخل التي ولدوا في حضنها ،في جميع قطاعات المجتمع .

رابعاً:نظريات العدالة الاجتماعية:

تعددت الأراء حول نظريات العدالة الاجتماعية ومنها:

(١)النظرية الليبرتاربست libertariste:ومحدداتها النظرية تقوم علي الآتي:-

أن التعاظم والأولية في المجتمع لحق الملكية الفردية،وقانون السوق،وعلي هذا تقاس العدالة الاجتماعية بموقف المجتمع من هذه الحرية المطلقة وحرصه علي عدم انتهاك هذا الحق والحفاظ علي قدسيه،وعدم المح بالنيل منه.

والعدالة الاجتماعية تتحقق تلقائياً وطبيعياً في مجتمع الأفراد الأحرار،فهي مكفولة بوجود مثل هذا التنظيم العفوي الذي ينضوي داخل المجتمع،وهي أي العدالة الاجتماعية في وجود مثل هذا المجتمع بأفراده مطلقي الحرية في التملك والاختيار لأنفسهم.أما التفاوت بين الناس سواء اتسع أو تقلص إلي أدني حجم فهو نتاج التفاوت والاختلاف في المهارات الفردية ، وليس نتاجاً لظروف اجتماعية عامة أو تركيبة مجتمعية.

وتعد اللامساواة التي قد يتضرر منها البعض ثمناً يتعين علي البعض دفعة مقابل التمتع بهذه الحرية.والليبرالية إذ تسمح بتدخل محدود للدولة في المجال الاجتماعي فإن "الليبرتارية"تجعل الدولة في حل من هذا كله.

(٢)النظرية النفعية Utilitarismus/Utilitarism:

النفعية عند (جيريمي بنتام "Jeremy Pantham" وجون ستووارميل "John Stuart Mill" تتخذ النفع معياراً لتحديد القيمة الأخلاقية للسلوك . وينقل بنتام مبدأ هاتشيسون لأن أقصي سعادة لأكبر عدد هي مبدأ العمل السياسي،ولا ينظر للعدالة باعتبارها فكرة أخلاقية لأن السلوك الأفضل أخلاقياً هو الذي يوفر أقصي قدر من الخير والعادة لأكبر عدد من الأشخاص . لكن ميل غير وجهة النظر الرقمية البحتة هذه وفرق بين النفع الأعلي والنفع الأدني وقيمه تبعاً لذلك.

والعدل متمثل في توفير حماية متساوية لحقوق الجميع هو معترف به من قبل أولئك الذين يؤيدون عدم المساواة الأكثر إهانة في ما يخص الحقوق ذاتها. وفكرة المساواة المرتبطة تقريباً بفكرة عدم الانحياز هي التي غالباً ما تدخل ضمن مكونات كل من تصور العدل .

(٣)نظرية العدالة عند جون رولز:

تعتبر نظرية جون راولز من أحدث النظريات الخاصة والحديثة بالعدالة الاجتماعية ، والتي ظهرت كمصطلح علمي في أواخر القرن التاسع عشر ومع أوائل القرن العشرين وتري هذه النظرية أن وجود شروط للعدالة لا يعني إلغاء الحريات وحقوق الأفراد،لأن كل فرد يملك حصانة قائمة علي العدالة لا يمكن انتهاكها،وتعتمد نظريته علي فكرة أن كل شخص يتنازل عن جزء من حريته الشخصية في سبيل صالح الجماعة والمجتمع بوجه عام ،ويسمي البعض نظرية راولز العدالة التوزيعية لأنها تري أن الهدف الأول للعدالة الاجتماعية يتمثل في عدالة توزيع الخدمات الأساسية أو خدمات البنية التحتية للمجتمع من تعليم وعلاج وسكن وعمل وتوزيع البضائع أو خدمات الاجتماعية الأساسية بالإضافة إلي الحريات وفرص الانتفاع والمواقع الاجتماعية وخلافه

ثم إن احترام المساواة في الكرامة الإنسانية يتطلب تأمين فرص متكافئة أمام الأفراد الاجتماعين تسمح للفوارق فيما بينهم بالظهور من دون حكم اجتماعي مسبق عليها .فالفرص المتكافئة ،المتغيرة بحسب مستويات النمو وأنواع الطلب ،تبعد الأفراد عن المساواتية الظالمة ،وتمنحهم القدرة علي تجنب التفاضلية الجائرة.

خامساً:أسس تحقيق العدالة الاجتماعية:

تنوعت الأساليب والوسائل التي تستخدمها دول العالم من أجل تحقيق التوازن والعدالة سواء بين أقليم البلد الواحد أو بين الريف والحضر ،وهناك بعض العلماء مثل: وجيروGiroux،وابل AppleK ، شابيرShabbir، وماكلارينوMclarino، وغيرهم يرون أنه يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المواطنين أنفسهم ،عن طريق يرون أنه يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المواطنين أنفسهم ، عن طريق المطالبة بحقوقهم وممارسة الحكم الذاتي وتعزيز الانتماءات السياسية ، ولذا يجب علي الحكومات مراعاة العدالة في توزيع الموارد ،وتوفير شبكة أمان اجتماعي لجميع أفراد المجتمع .

وتمثل الإرادة السياسية للحكومات عنصراً أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تعزيز السياسات والبرامج الاجتماعية المقدمة ،وتوجيه سياسات الحكومات نحو ضمان التوزيع المنصف والعادل للموارد والمنافع ، وتوفير الفرص المتاحة للجميع دون أي نوع من التمييز علي حب

الطبقة أو العرق أو الجنس أو الانتماء الديني،أو أي عامل آخر.وعلي ذلك نعرض بعض الأسس التي تحقق العدالة الاجتماعية :

١-المساواة:

هي أساس الديمقراطية وهي بكل تأكيد تحقق العدالة الاجتماعية وتتجسد هذه المساواة في الحقوق والواجبات علي اختلاف أنواعها فمجتمع المساواة الكل يتمتع بالحقوق والواجبات بمساواة كاملة ،وهذه المساواة تنبع من وحدة الأصل الإنساني،حيث ينال معظم الناس حرية الوصول إلي مستوي أساسي من الخدمة.وأن تصل الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة وغيرها للجميع بغض النظر عن الفروق الطبقية حيث أن هدف سياسة الرعاية الاجتماعية هو تقليل المساحة الاجتماعية بين الموجودين في شبكة الأمان الاجتماعي ، والجماعات الأكثر حظاً. بغض النظر عن الميلاد والنوع والعمر والإعاقة والعنصر واللون واللغة والدين والملكية والمكانة والطبقة الاجتماعية فالجميع يجب أن يحظوا بالمعاملة العادلة والحماية المتساوية أمام القانون وهذه المساواة تأتي عندما يكون العدل الاجتماعي محققاً بأدق ما يمكن أن يتحقق العدل الاجتماعي فلا يجوع إنسان ليشبع إنسان آخر أو ليشبع إنسان وليجوع إنسان.

٢-ضمان الحاجات الإنسانية:

ينبغي أن تكون غايات السياسات التنموية في كل دولة من دول العالم ،هي مقابلة الحاجات الأساسية لكل السكان ، علي أن قدراً كبيراً من الجدل يدور حول ما يشكل بالتحديد الحاجة الأساسية وان كان من المتفق علية بصفة عامة انه يمكن تقسيم الحاجات إلي ثلاثة أنواع هي:

- سلع استهلاكية معينة : كالغذاء والملبس والمأوي والتي يجب أن يحصل عليها كل فرد .
- خدمات أساسية :مثل التعليم والخدمات الصحية ومصادر المياه النقية التي يجب أن تكون في متداول يد الجميع.
- حق المشاركة: ففي اتخاذ القرارات التي تؤثر علي في تنمية الشخص نفسه.

والعدالة الاجتماعية من أهم المعايير التي تستخدم في تقدير الحاجات للخدمات الاجتماعية والتعامل مع الحاجات والوفاء بها شئ أكثر ضرورة من الأشياء المفضلة فهي عامة وليست فردية ،فضلاً عن أنها شكل من أشكال قياس الهدف وتحديده ولا تعتمد علي سلوك السوق.

٣-تكافؤ الفرص :

عرف سيد قطب تكافؤ الفرص بأنها مساواة إنسانية ينظر فيها إلي تعادل جميع القيم ،بما فيها القيمة الاقتصادية البحتة وترك المواهب بعد ذلك تعمل في الحدود التي لا تتعارض مع الأهداف العليا للحياة ،وهو يعني وضع الجميع علي مستوي "بوابة الانطلاق" نفسها ،ويقوم علي نظام التربية والتعليم الذي يسهر علي تأمين حصول الجميع علي التربية المتناسبة ،وعلي حق الوصول إلي أعلي تأمين حصول علي المناصب الاجتماعية ، ثم بعد ذلك يقتضي فرض ضرائب وقيود علي التركات من أجل منع انتقال الامتيازات من جيل إلي جيل أو الحد منه .

سادساً :العدالة في الإسلام :

العدالة في الإسلام طرح بكل قوة فكرة العدالة الاجتماعية وحاول بلورة مصدقيها العملية من خلال الأزمات الأخلاقية والشرعية.ومن أجل تحقيق ذلك ، فقد أعلن عن مبادئ علي درجة عظيمة من الأهمية:

المبدأ الأول : أن الاختلافات التكوينية بين الأفراد هي إنما هي حقيقة واقعية لا يمكن إنكارها أو تجاهلها.ولذلك فإن المساواة التي تنادي بها النظريات الاجتماعية تصدق فقط في المساواة في إتاحة الفرصة لجميع الأفراد باستثمار خيرات النظام الاجتماعي ، وفي المساواة في العطاء من بيت مال المحتاجين .

المبدأ الثاني : لما كان تحقيق المساواة العقلية بين الأفراد مستحيلاً واقعياً ،فقد أكدت الرسالة الإلهية علي تحقيق المساواة العرفية أو العدالة الاجتماعية بمعناها الأوسع عن طريق الإنصاف والعدل والميزان .

إن نظام العدالة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي قوم علي مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة بين الجميع "فقد قرر الإسلامي مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ العدل بين الجميع ، ثم ترك الباب مفتوحاً للتفاضل بالجهد والعمل، ثم جعل القيم الأصلية في المجتمع المسلم قيما غير القيم الاقتصادية . وحدد سيد قطب الأسس التي تقوم عليها العدالة الاجتماعية في التحرر الوجداني المطلق ،والمساواة الإنسانية ، والتكافل الاجتماعي الوثيق ،تقوم العدالة الاجتماعية وتحقق العدالة الإنسانية.

فالعدل ركن أساسي في الإسلام علية تربي الأمم وتؤسس الدولة ،لأنه روح الأمة وسر حياتها وسبب ازدهارها وتقدمها و بدونه لا يكون للدولة معني ولا للحياة في ظلها مبرر ،فالعدل دائماً يرشد إلي النهج القويم والصراط المستقيم وجعل الله غايته التي لأرسل الرسل لتحقيقها هي العدل ،ولقد أعلي الإسلام من قيمة العدل إعلاء كبيراً فجعله الهدف والغاية والوسيلة والطريقة نحو بناء المجتمع المسلم والإنساني.

ولذلك أكد القرآن الكريم علي قيمة العدل فأمر به في كل شأن من شئون الحياة، ويظهر ذلك في قولة تعالي : إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا(٥٨)النساء.

وأيضاً في قولة تعالي: يَا أَيُّهَآ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ للَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلاَّ تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (8)المائدة.

وفي إطار ذلك فقد قدم الإسلام مفهوماً واضح المعالم لتحقيق العدالة الاجتماعية قائماً علي مبدأ إشباع جميع حاجات الأفراد الأساسية بما فيه الكفاية ،وقرر إن للفقراء حقاً معلوماً في أموال الأغنياء ،وأعلن أيضاً مبدأ المساواة في العطاء ، ومبدأ أن الأجر علي قدر الجهد ونوعية العمل المنجز،وأن الضرائب الإسلامية الواجبة كالزكاة والخمس والصدقة الواجبة والكفارات والأضحية ،والضرائب المستحبة كالصدقة والإنفاق في سبيل الله تصل كلها إلي أكثر من خمسة وعشرين بالمائة من واردات الأفراد ، إنما تصرف علي الفقراء لرفع مستواهم إلي مستوي الطبقة العامة التي يتمتع بها الناس في المجتمع الإسلامي .

وأيضاً مجموعة من الإجراءات والوسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية تتمثل في الزكاة ،حيث تحيل الركن الثالث في الإسلام ،وهي فرض يؤديه الأغنياء في شكل ضريبة لمصلحة المجتمع وفي نفس الوقت صورة من صور العبادة . ويظهر ذلك في قولة تعالي "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا".

سابعاً:العدالة الاجتماعية عند الفلاسفة :

تعتبر العدالة من أهم الفضائل للسلوك الإنساني معياراً لتقييم الأفراد والمجتمعات علي حد سواء ،والعدالة باعتبارها موقفاً أخلاقياً من ناحية يمكن أن تكون فضيلة من الفضائل ومقياساً للحكم

علي معايير ، والعدل هو مبدأ لفلسفة الدولة،وتعددت أراء الفلاسفة والمفكرين حول مفهوم العدالة الاجتماعية وف نعرضها:

١- العدالة عند أفلاطون :

يري أفلاطون أن العدالة هي فضيلة حيث أن المدينة الفاضلة هي التي يتحقق فيها الفضائل الأربعة الأساسية (الحكمة – الشجاعة – العفة – العدالة) وتكون المدينة عادلة حيث يقوم كل مواطن فيها بالعمل المخصص له أو الذي يصلح له حسب قدرته وإمكانياته.

ويري أفلاطون أن العدالة هي صفة للفرد والمجتمع معاً ، أي أنها أحد الأجزاء التي تتكون منها الأخلاق الفردية والسلوك الاجتماعي معاً،ويري أفلاطون أن صلاحية المجتمع أيضاً هي عدالة العلاقات بين أعضائه والعدالة التي يتوافر بين أعضائها النظام والاتساق نتيجة لالتزام كل فرد وظيفته،تكون دولة وبالتالي تكون دولة صالحة أو فاضلة.

٢- العدالة الاجتماعية عند ابن خلدون:

يري ابن خلدون أن العدل يحتل موقعاً مركزياً في النظرية الاجتماعية حو الاجتماع البشري ،ووجد أن الشريعة قد فقدت مكانتها،واقنع بأنه إذا لم تعد إلي مكانتها فإن المجتمع الكبير(العالم الإسلامي) ينحط أخلاقياً ويدمر كلياً ورأي بوصفه معلماً وقاضيا أن مهمته منع ذاك الانحطاط الأخلاقي وهذا الدمار، وذلك بتطبيق الشريعة تطبيقاً دقيقا .ويري ابن خلدون في التشريعات السماوية ما يحقق العدالة الاجتماعية ،وأما التشريعات الوضعية البعيدة عنها فكان أكثر ما حققته المجاعات والثورات .

٣- العدالة الاجتماعية عند أرسطو:

ميز "أرسطو " أنواعاً ثلاثة من العدل هي :

أ- **العدل في المبادلة** :ويعني المساواة في المقايضة،كمساواة الثمن للسلعة ،وهذا العدل يقوم علي أساس المساواة الرياضية.

ب- **العدل في القصاص** : ومداره المساواة بين الجرم والعقاب ،وتساوي الناس أما القانون سواء أكانوا من عامة الشعب أم من عامة الشعب أم من النخبة.

ج- **العدل في التوزيع**:ويقول علي الاستحقاق والجهد وفي هذا النوع الأخير تكون المساواة نسبية تراعي فيها الكفاءات والجهود،ومدي نفع أعمال الإنسان للمجتمع.وعلية فلتطبيق العدالة لابد من مراعاة هذه الأنواع .

٤- العدالة الاجتماعية عند الفارابي :

حلل الفارابي العدل تحليلاً منطقياً ،وقرر أنه توجد صورتان للعدل يجب توافرهما حتي تكون المدينة فاضلة ويمكنها البقاء و الاستمرار متماسكة لا يتطرق إليها التفكك والانهيار :

أما الصورة الأولي : فهي العدل التوزيعي أو النسبي :ويتحقق بأن تقم جميع الخيرات المشتركة في الدولة مادية كانت أو معنوية بين المواطنين وعلي أساس المساواة النسبية .

وأما الصورة الثانية: فهي العدل التصحيحي :وهو مكمل للعدل التوزيعي ،ويتحقق بأن يحفظ علي كل فرد من أفراد المجتمع قسطه الذي آل إليه من الخيرات المشتركة وأساس العدل التصحيحي هو المساواة الحسابية المطلقة ،ويعرض لنا الفارابي نظرته عن العدل مبنياً وأساسه وكيف يتحقق بقولة:العدل أولاً يكون في قسمة الخيرات المشتركة التي لأهل المدينة علي جميعهم ، ثم من بعد ذلك في حفظ ما قسم عليهم ، ،وتلك الخيرات هي السلامة والأموال والكرامة والمراتب ووسائل الخيرات التي يمكن أن يشتركا فيها.

ثامناً: العدالة الاجتماعية في الأيديولوجية الرأسمالية :

تعتبر العدالة الاجتماعية من أهم أركان النظام الاجتماعي وتركز الليبرالية علي أهمية الفرد وضرورة تحرره من كل أنواع السيطرة والاستبداد والتسلط بنوعيه سواء كان تسلط الدولة (الاستبداد السياسي)أو تسلط الجماعة (الاستبداد الاجتماعي).

ومن ثم فإن الأيديولوجية الليبرالية تركز علي أهمية الأسواق الحرة ،والحرية وتعزيز المصالح الاقتصادية والاعتماد علي التخطيط الاقتصادي.

تاسعاً التخطيط الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية:

–يرتبط التخطيط بالعدالة الاجتماعية من خلال توفير واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين بكافة فئاتهم مع أولوية التخطيط لمقابلة حاجات الفئات الضعيفة، والأكثر حرماناً وارتباط هذه الحقوق بالمسئوليات والواجبات للمواطن في المجتمع ، ومسئوليات الدولة تجاه محدودي الدخل.

التخطيط للعدالة الاجتماعية في توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية بين الفئات والقطاعات للمجتمعية ، وقد يتعدي ذلك كدعوة البعض للعدالة الاجتماعية بين الدول وتدعيم المواطنة وترسيخ الثقة بين المواطنين والدولة ومنظمات المجتمع المدني.

الاعتماد علي التخطيط كمنهج للإصلاح والتحديث في المجتمع لتدعيم العدالة والمساواة وتعزيز المواطنة والحقوق الإنسانية ومقابلة الحاجات الإنسانية والارتقاء بنوعية الحياة في المجتمع .

حيث يمكن تحديد أهمية التخطيط في تحقيق العدالة والمساواة بين المجتمعات المحلية وإحداث التوازن بين القطاعات والمجتمعات من ناحية وبين الفئات السكانية من ناحية أخري.

لذلك يجب التركيز بتفاصيل أكبر علي أبعاد عدم المساواة ومضمناتها لأغراض التخطيط ومن المفيد أن نميز بين الأنواع الثلاثة لعدم المساواة :

- عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في الدول النامية.
- عدم المساواة بين الأقاليم والمناطق الجغرافية في الدول النامية .
- عدم المساواة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ويبرز هنا دور التخطيط الاجتماعي في توزيع عادل للخدمات ، فأحد أهم أدوار المخطط الاجتماعي هو تقديم التوصيات حول كيفية اتخاذ القرار ، ومن أهم جوانب التوزيع :التوزيع بين مختلف الجماعات والطبقات ، والتوزيع بين المناطق الجغرافية المختلفة بما في ذلك المناطق الريفية والحضرية ،فالمخططين الاجتماعين في مجال توزيع الخدمات معنيون بتخفيف مظاهر التفاوت وعدم المساواة ،والتوصية بمنح الأولوية للمناطق والجماعات التي في أمنس الحاجة إلي تلك الخدمات.

عاشراً:التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية بالريف المصري :

أن المجتمعات الريفية تمثل المصدر الأول والتقليدي للثروة القومية وهي ليست فقط مصدر الحياة للمواتية والدولة ككل ولكنها تعتبر المورد الذي تنقل منها المدينة احتياجاتها من الطاقات البشرية ومع ذلك فهو يعيش حياة التخلف في أغلب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

والتخطيط في المجتمع الريفي تزايد نتيجة القلق العام من الفقر الريفي وزيادة الفقر في المناطق الريفية حيث نسبة كبيرة من سكان البلاد تعيش في المناطق غير الحضرية والريفية وتختلف هذه المناطق الريفية عن المناطق الحضرية في التنظيم الاجتماعي ، ونمط الحياة وشبكة المساعدة الريفية الرسمية وغير الرسمية وأنواع المشاكل.

والتخطيط في المجتمع الريفي يركز علي توفير الخدمات اللازمة لسكان الريف وتنمية القرية أو المجتمع الريفي والوصول به إلي مستوي المجتمعات الحضرية والتخطيط للمناطق الريفية هو جزئ لا يتجزأ من نشاط الدولة في السياق المجتمعي والعلاقة بين الدولة والمجتمعات المحلية .

والرعاية الاجتماعية تهدف إلي الحفاظ علي مستويات المعيشة المناسبة للأفراد في المجتمع ، ويعني هذا الوفاء بالحدود الدنيا للدخل والغذاء والمأوي والتعليم والصحة المناسبة وأيضاً مساعدة الفقراء وذوي الاحتياجات والعجزة .

والعديد من المناطق الريفية لديها القليل من الخدمات ، وتفتقر هذه المناطق إلي مراكز التوعية الصحية والقدرات التنموية الأساسية وخدمات الصحة العامة والتعليم وكذلك نقص الحد الأدني من الموظفين والمساعدات المحدودة، وهذه المراكز التي تبعد عن السكان مئات الأميال(٥).

وتعمل الرعاية الاجتماعية علي توفير الخدمات المباشرة للأفراد والجماعات والمجتمعات ومن أهم الخدمات التي تندرج تحت مفهوم الرعاية الاجتماعية للفئات المتاحة والتعليم والصحة والإسكان ،وتوفير المياه الصالحة للشرب والخدمات الموجهة لصحة البيئة وغيرها ، والخدمات الاجتماعية أكثر ارتباطا بمسئولية الدولة دون التزام الأهالي بتقديمها ، علي اعتبار أنها حق لهم وليست من أحد وإذا كانت العدالة الاجتماعية تتضمن النظر إلي المطالب والخدمات الاجتماعية باعتبارها حقوقاً سياسية للمواطن .

المراجع:

(1)Jacques Baudot :**Social Justice in on Open World** ,New York ,United Nation,2006.P: (12).

(٢)محمد السني :الثورة والعدالة الاجتماعية الغائبة ،القاهرة ،دار الأدهم للنشر والتوزيع،ط١، ٢٠١٥ ،ص٢٥٣.

(٣)معجم اللغة العربية :المعجم الوسيط ،مكتبة الشروق الدولية،الجزئ الثاني ،٢٠١٤،ص(٦٢٦)

(٤)حاتم عبد المنعم احمد:العدالة الاجتماعية قلب العدالة البيئية منذ عصر الفراعنة إلي الإسلام إلي ٣٠يونيو،القاهرة،دار المعارف،٢٠١٤، ص١١.

(٥)صلاح هاشم:العدالة الاجتماعية والحق في التنمية ،القاهرة ،مؤسسة فريدريش إيبرت ،(مكتب مصر)،٢٠١٥،ص(٢٥).

(٦) سلوي عياد أبو عجاجة :العدالة الاجتماعية في النظرية العالمية الثالثة وانعكاسها علي مهنة الخدمة الاجتماعية في الجماهيرية،ليبيا،أكاديمية الفكر الجماهيري ،٢٠١١،(٢٥).

(٧)مراد وهبة ،المعجم الفلسفي ،دار قباء الحديثة،٢٠٠٧،ص٤١١.

(10)Maurice Mullard ,Paul picker: social policy in A changin Society,London,Routledge,1998,P: (205).

(٨)أحمد زايد :دولة العدل الاجتماعي مركزية القيمة ولامركزية الحكم،مجلس الوزراء،مركز دعم واتخاذ القرار،أوراق حوار،إصدار دوري ،أبريل٢٠١١،ص(٧).

(٩) مايكل ج .ساندل ترجمة محمد هناد :الليبرالية وحدود العدالة ،بيروت،لبنان ،المنظمة العربية للترجمة ،ط١ ،٢٠٠٩، ص (٣٧).

(١٠)توماس ماير،أود وفورهوت :ترجمة:راندا النشار:المجتمع المدني والعدالة ،القاهرة،الهيئة المصرية للكتاب ،٢٠١٠،(١٣١).

(١١)مجيد خدوري :مفهوم العدل في الاسلام ،سوريا،دار الحصان للنشر،ط١ ،١٩٩٨،ص(٢٣).

(12)Brain k . pagne ,Willard M .Oliver ,Nancy E .Marion: introduction to Crininal justice

A balanced ,Canda ,JERRY Wetby,2016,P(16).

(١٢)أحمد شفيق السكري:قاموش الخدمة الاجتماعية،القاهرة،دار المعرفة الجامعية،٢٠٠٠،ص(٤٩٥).

(١٣)طلعت مصطفي السروجي :الخدمة الاجتماعية وتفعيل منظمات المجتمع المدني ورقة عمل مقدمة الي المؤتمر الاول للخدمة الاجتماعية وقضايا الإصلاح نحو برنامج لضمان الجودة في تعليم الخدمة الاجتماعية ،المجلد الأول ،بورسعيد المعهد العالي للخدمة الأجتماعية ٦-٨ابريل ٢٠٠٥ص٢٦٩

(١٤)مركز المشروعات الدولية الخاصة:الطريق إلي العدالة الأجتماعية ،القاهرة ،٢٠١٤،ص(٩)

(١٥)محمد ذكي أبو النصر:العدالة الاجتماعية،القاهرة،دار الفيروز،ط١ ، ٢٠١٦ ،ص(٢٢٢)

(١٦)ماهر ابو المعاطي :السياسة الاجتماعية ،دراسة نظرية ونماذج عالمية وعربية،مكتبة زهراء الشرق،القاهرة ،٢٠٠٣،ص٤٥

(١٨) أحمد محمد السنهور :موسوعة منهج الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الأجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين الميلادي ،القاهرة ،دار النهضة العربية ،٢٠٠٧،ص (٩)

(١٩)عبدالوهاب الكيالي :موسوعة السياسة الجزئ الرابع ،بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٠،ص(١٩)

(٢٠)https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الدخول١٤-١١-٢٠١٦

(٢١)صلاح أحمد هاشم :العدالة والمجتمع المدني"حالة مصر"،القاهرة ،الهيئة العامة لقصور الثقافة،٢٠٠٦،ص(٩٨-٩٩).

(22)Thomson Gale: Political Justice, International Encyclopedia of the Social Sciences, magazines, 2008,(http://www.encyclopedia.com/social-sciences/applied-and-social-sciences-/political-justice)

(٢٣)أ. د. محمد هاشم عوض:العدالة الاقتصادية: موقع الألوكة،مقالة، بتاريخ 1/12/2015،
رابط الموضوع: http://www.alukah.net/culture/0/95284/#ixzz4Q1MczEgB تاريخ الدخول١٤-١١-٢٠١٦.

(٢٤)طلعت مصطفي السروجي :الخدمة الاجتماعية الدولية،القاهرة مكتبة الانجلو ،٢٠١٠،ص(٥٠٩)

(٢٥)حنان عز العرب خالد:دور البرلمان في المصالحة الوطنية دراسة لبعض الحالات الأفريقية ،القاهرة،المكتب العربي للمعارف،٢٠١٥،ص(٣٢)

(٢٦)محمد سيد فهمي :العدالة الاجتماعية ،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث،٢٠١٤،ص(٣٨:٣٧)

(٢٧)علي تتيات ومحمد بلغزوفي :العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدي جون رولز ،الجزائر ، مجلة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية ،المجلد٢٨-٥-٢١٠٤ ،ص(١٢٣٦)

(٢٨)توماس ماير وأود وفور هولت ،ترجمة راندا النشار، المجتمع المدني والعدالة ،القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،٢٠١٠،ص(١٣٤)

(٢٩)جون استيوارت ميل،ترجمة سعاد شاهرلي حرار:النفعية،بيروت ،المنظمة العربية للترجمة،ط١ ،٢٠١٢،ص(٩٣)

(٣٠)فهمي جدعان :العدل في حدود ديونطولوجيا عربية،قطر،مجلة تبين ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،عدد٥-٢٠١٣،ص(١٧).

(٣١)رينشارد ك . باير،ترجمة أسعد حليم :عن نظرية العدالة لجون رولز :تطبيق عملي لنظريات العدالة :حالة أختبارية حول نظرية للعدالة لجون رولز،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية،اليونسكو،نوفمبر ١٩٩٠؛ص(١٤٩).

(٣٢)صلاح أحمد هاشم :الفقر وقضايا التنمية "أطروحة نظرية ومعالجات ميدانية ،القاهرة ،دار طيبة للنشر والتوزيع،٢٠٠٨،ص(٣٣٩)

(33) Zajda .Joseph (et ,al):**Education and Social Justice** ,New York ,SPRINGER,2006:P (4)

(٣٤)أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم :الديقراطية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية ،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث،٢٠١٢ ،ص(١٨)

(٣٥)منصور الرفاعي محمد عبيد،إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي :حقوق الإنسان العامة في الإسلام ،الإسكندرية ،مركز الإسكندرية للكتاب ،٢٠٠٧ ،ص(١٨٤)

(٣٦)مني عطية خزام :العولمة والسياسة الاجتماعية ،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،٢٠١٠،ص(٢٠٨)

(٣٧)علي محمد خير المغربي :الخدمة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية للمجتمع،الاسكندرية،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،ط١ ،٢٠١٤ ،ص(٢٣٣)

(٣٨)مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات :الليبرالية في تاريخ الفكر العربي،القاهرة، مؤسسة فريدريش ناومان ،٢٠١٠،ص(١٤٠)

(٣٩)أحمد شفيق السكري :المدخل في التخطيط الخدمات الاجتماعية ،القاهرة ،مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع ، ط٢، ١٩٩٨؛ص(٢٠٤)

(٤٠)مني عطية خزام : العولمة والسياسة الإجتماعية ،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث،٢٠١٠ ،ص(٢٠٨).

(٤١)سيد قطب :العدالة الاجتماعية في الاسلام ،القاهرة ،دار الشروق ،ط١٤، ١٩٩٥، ص(٢٢:٢٣).

(٤٢)محمد ذكي ابو النصر: العدالة الاجتماعية حلم اليقظة في مجتمع الاقصاء، مرجع سبق ذكره ،ص(٢٠٩: ٢١٠)

(٤٣)سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام ،القاهرة ،مطبعة دار الشروق ،١٩٩٥،ص(٦٢)

(٤٤)منصور الرفاعي ،إسماعيل عبد الفتاح :حقوق الإنسان العامة في الإسلام ،الإسكندرية ،مركز الإسكندرية للكتاب ،٢٠٠٧،ص (١٢٦).

(٤٥)القرآن الكريم :سورة النساء :الآية(٥٨)

(٤٦)القران الكريم سورة المائدة :الآية (٨).

(٤٧)السيد زهير الأعرجي :العدالة الاجتماعية وضوابط توزيع الثروة في الإسلام ،بيروت ،مؤسسة محراب ،١٩٩٤،ص(٤١).

(٤٨) القرآن الكريم سورة التوبة :الآية(٣٣-٣٤).

(٤٩) دونالد بيري ترجمة ميرنا معلوف ونرين ناصر :الالام والحداثة من خلال كتابات المفكر تصل الرحمن ، بيروت ،الشبكة العربية للإبحاث والنشر،٢٠٠٣،ص(١٥٣).

(٥٠)صلاح الدين عبدالوهاب قنديل :العدالة الإجتماعية ،القاهره ،مطابع الأهرام ،١٩٩٩،ص(٥).

(٥٠)توماس ماير،أود وفور هولت،ترجمة راندا النشار واخرون :المجتمع المدني والعدالة،القاهرة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،٢١٠، ص(١٣١).

(٥١)إمام عبدالفتاح إمام :الأخلاق والسياسة :دراسة في فلسفة الحكم ،القاهرة ،المجل الأعلي للثقافة،٢٠٠١:ص ص(١٦٢:١٦٠)

(٥٢)صلاح الدين عبدالوهاب قنديل :مرجع سبق ذكره؛ ١٩٩٩،ص(٦٣)

(٥٣)مجيد خدوري :مفهوم العدل في الإسلام :سوريا ،دار الحصاد للنشر والتوزيع ،ط١ ،١٩٩٨ ،ص (٢١٨:٢١٩)

(٥٤) أميمة عيود :الليبرالية الجديدة،القاهرة ،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،العدد٢٥،يناير ٢٠٠٧،ص(١٥)

(55)Ant Hony Hall ,James Midgley: Social policy for Development, London ,sage Application, 2001, ,p : (76).

(٥٦)طلعت مصطفي السروجي :التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث ،٢٠١٣،ص(٣٣)

(٥٧)ديانا كونيرز :مقدمة التخطيط الإجتماعي في العالم الثالث ، ترجمة الفاروق زكي يونس ،الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والنشر ،١٩٩٠،ص(٦٥)

(58)Frederic . Aragent ,other :Rural Environmental planning for Sustainable communities ,California ,Island Press,1991 ,P(23)

(٥٨)محمود محمد محمود ،محمود محمود علافان :التخطيط للتنمية،القاهرة ،مكتبة زهراء الشرق ،٢٠٠٤ ،ص (٣١٦:٣١٧)

(59)Rosalie Ambrosino ,other: Social Work and Social welfare Interoduction , Canda , Guy Cole Cengage learning ,2013.p(397)